

Distr.: General
13 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دونكل (نائب الرئيس) (لكسمبرغ)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

٢ - السيد العمومي (الكويت): أعرب عن أمله في أن تولي اللجنة الثانية الاعتبار الواجب للمعلومات المقدمة في البيان الاستهلاكي.

٣ - السيد خليل (مصر): قال إن اللجنة الثانية يجب أن تضع، في إطار مجال مسؤوليتها، توصيات جديدة بشأن كيفية إنهاء معاناة السكان العرب الذين وُصفت محتتهم.

٤ - السيد الحنتولي (مراقب عن فلسطين): قال إن الاحتلال الإسرائيلي يمنع المعونة الدولية من مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق أهدافه الإنمائية وحماية موارده؛ وسأل وكالة الأمين العام عن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة والدول الأعضاء استخدام المعلومات التي قدمتها من أجل اتخاذ إجراء متسم بالمسؤولية لإنهاء ذلك الاحتلال.

٥ - السيد جوهره (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى أن إسرائيل قد منعت ممثلي اللجنة الثانية من دخول الأرض المحتلة، وسأل عن الكيفية التي يمكن بها للإسكوا توفير وسائل اتصال جديدة للسكان العرب الرازحين تحت الاحتلال، من أجل تمكينهم من الإبلاغ عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يواجهونها. واقترح كذلك وجوب إدراج تقارير الإسكوا في الإحاطة الشهرية التي تقدمها الأمانة العامة إلى مجلس الأمن حول الأمن في الشرق الأوسط.

٦ - السيدة خلف (الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)): قالت، ردا على الأسئلة التي طرحها المتكلمون السابقون، أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ظلت تبذل مساعيها طوال عقود لتخفيف معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال. ولكن الثابت أن تلك الجهود غير فعالة. فالحل الفعال الوحيد هو إنهاء الاحتلال، الذي يشكل حالة شاذة في العالم في عصر ما بعد الاستعمار، وينتهك القانون الدولي

نظرا لغياب السيد مؤمن (بنغلاديش)، تولى السيد دونكل (لكسمبرغ) رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/66/78-E/2011/13)

١ - السيدة خلف (الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)): عرضت الوثيقة A/66/78-E/2011/13 مرفقةً ببياناتها عرضاً بالشرائح، ووصفت مخنة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، مستخدمةً إحصاءات مفصلة. وأشارت إلى القتلى والإصابات والاعتقالات التعسفية وحالات الاحتجاز وتشريد السكان وتدمير الممتلكات ومصادرتها مما تقتضيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال؛ والمستوطنات الإسرائيلية، والعنف من جانب المستوطنين، والقيود المفروضة على التنقل، وسياسات الإغلاق، واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية والبيئة، وتعريضها للخطر واستنزافها؛ والأحوال البالغة الصعوبة التي طرأت على قطاع غزة من جراء الحصار الإسرائيلي؛ والوضع العصيب للاقتصاد الفلسطيني والقطاعات الاجتماعية الفلسطينية. وأوضحت أن إسرائيل، في الجولان السوري المحتل، اتبعت سياسات الضم بحكم الأمر الواقع، ومارست التمييز ضد المواطنين العرب السوريين في مجالات العمالة والري والضرائب. وحث المجتمع الدولي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للسكان المعنيين.

شجرة زيتون، تعد زراعتها جزءاً من التراث الثقافي الفلسطيني وكانت توفر سبل العيش لـ ١٠٠ ٠٠٠ أسرة فلسطينية.

١١ - وأردف قائلاً إن الحكومة الفلسطينية، من خلال برنامجها المعنون: "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، وبالتعاون مع البلدان المانحة، كثفت جهودها لدعم المناطق المتضررة من خلال مشاريع البناء والترميم والتنمية وعن طريق الإغاثة، ولا سيما في القدس الشرقية وغور الأردن والمناطق التي جرى عزلها بجدار الضم العنصري والتوسع الاستيطاني غير القانوني. ويتمثل القصد من ذلك في تمكين السكان من الصمود أمام المخطط الإسرائيلي لتشريد الفلسطينيين من منازلهم وأماكن عملهم. وقد أنشأت الحكومة لجاناً وزارية متخصصة للتعاطي مع قضايا المياه والموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة في مواجهة السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية.

١٢ - وأوضح أن دولا صديقة عديدة تقدم الدعم في العديد من المجالات من أجل المساعدة على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتردية للشعب الفلسطيني. وتفيد التقارير الحديثة الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن العائق الوحيد أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية في فلسطين إنما هو الاحتلال الإسرائيلي. وطالب المجتمع الدولي ككل بأن يجبر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الالتزام بالقانون الدولي والمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل في السيادة على مواردهم الطبيعية.

١٣ - السيد الحمادي (قطر): قال، متحدثاً باسم مجموعة الدول العربية، إن التقرير الذي أعدته الإسكوا يوثق السياسات الإسرائيلية التعسفية والبربرية، التي تعد انتهاكا سافرا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقرارات

والمقررات الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن. ويجب إخضاع سلطات الاحتلال الإسرائيلية للمساءلة عما يحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان. ولكن كثيرين تغافلوا عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني. وستواصل منظمات الأمم المتحدة، ومن بينها الإسكوا وسائر الصناديق والوكالات المعنية العمل على تقليل المصاعب التي يعاني منها السكان الرازحون تحت الاحتلال.

٧ - الرئيس: دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة حول البند.

٨ - السيد الحنتولي (مراقب عن فلسطين): قال إن الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة شملت قتل المدنيين الفلسطينيين والاعتقالات العشوائية ومصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات وهدم المنازل وفرض القيود على حركة الأشخاص والبضائع. وهذه الأعمال تعيق نمو الاقتصاد الفلسطيني وتقوض تنميتها.

٩ - وأضاف قائلاً إن إسرائيل تمنع في محاولاتها لتغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة ووضعها وتركيبها الديمغرافية من خلال بنائها للمستوطنات غير القانونية وجدار الضم العنصري في انتهاك فاضح للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وقد فرضت بذلك قيوداً شديدة على قدرة الشعب الفلسطيني على الوصول إلى موارده الطبيعية، وسيكون لما ينجم عن ذلك من استنزاف الموارد المائية وتدهورها وتلوث الأراضي والهواء آثار وخيمة بعيدة المدى على البيئة والصحة العامة.

١٠ - وقال إن وتيرة بناء المستوطنات ومستوى العمليات العسكرية الإسرائيلية والهجمات التي يشنها المستوطنون على الشعب الفلسطيني قد تضاغت خلال العام المنصرم. وقد استشرس المستوطنون في شن غاراتهم البربرية والوحشية، وقاموا بنهب المحاصيل وإغراق الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار: فمنذ مطلع عام ٢٠١١، دُمّر ما يربو على ٨ ٠٠٠

١٦ - وتابع قائلاً إن الوضع الاقتصادي والبطالة وتشريد الأسر الناجم عن ذلك مدمر تماماً. ويُحرم السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من حقوقهم الأساسية بسبب العدوان والعنف الإسرائيليين. وطالب المجتمع الدولي بإرغام إسرائيل على احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

١٧ - السيد داود (السودان): أشار إلى أن إسرائيل تواصل إخضاع الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والسكان العرب في الجولان السوري المحتل لأكثر أشكال القمع والعدوان وحشية. ولا تكتفي إسرائيل بفرض القيود على حركة الناس والبضائع، بل تفرضها أيضاً على عمليات وكالات المعونة، مما يعوق إيصال المعونة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدت سياسة الإغلاق الإسرائيلية إلى زيادة الفقر، كما زاد تدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية بسبب مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتشديد جدار الفصل. وقد حوّل جدار الفصل فلسطين إلى سجن كبير، وهو ما ينتهك القانون الدولي بناء على الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقد قسّم الضفة الغربية إلى عشرات من الكانتونات المعزولة.

١٨ - وأضاف أن إسرائيل تستهلك ٩١ في المائة من الموارد المائية للضفة الغربية، تاركة ٩ في المائة لاحتياجات السكان الفلسطينيين. وهذه الأعمال، إلى جانب مصادرة إسرائيل للأراضي الزراعية من أجل بناء المستوطنات والقيود التي تفرضها على الواردات والصادرات، حرمت الفلسطينيين من الأمن الغذائي. كما تدهورت الصحة العامة نتيجة لعدم وجود إمدادات منتظمة بالوقود والكهرباء، وحظر التحول، والقيود المفروضة على السفر.

١٩ - وقال إن إسرائيل واصلت بناء المستوطنات في الجولان السوري المحتل، الذي يعد ضمه غير قانوني

العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة. وقد أثرت تلك السياسات على المواطنين الفلسطينيين والسوريين في جميع نواحي حياتهم، بما فيها السيادة على مواردهم الطبيعية. فاستمرار الاحتلال والبناء غير القانوني للمستوطنات والحصار غير الإنساني المفروض على غزة تساهم جميعها في حدوث أزمة إنسانية متزايدة. كما أن الفلسطينيين محرومون من الوصول إلى المياه والخدمات الاجتماعية الأساسية والعمالة والأسواق. وتتسبب الإغلاقات ونقاط التفتيش في عرقلة شديدة لحركة الأشخاص والمعونة والسلع التجارية. وواصلت إسرائيل استغلال الموارد الطبيعية وتلويث البيئة في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وعلى وجه الخصوص، فقد دُفنت نفايات ذرية تحت جبل الشيخ في الجولان السوري.

١٤ - وأضاف قائلاً إنه في عام ٢٠١٠، صادرت إسرائيل ٨ ٤٠٧,٥ دونمات من الأراضي ودمرت ١ ٥٣٢ دونماً أخرى في الضفة الغربية من أجل توسيع المستوطنات. ويجري هدم المنازل في القدس بصورة ممنهجة كما تجري حفريات في المواقع المقدسة، بهدف تغيير الوضع الديموغرافي والقانوني لها. وفي الجولان السوري المحتل، يجري بناء مستوطنات غير قانونية على أراض زراعية يملكها السوريون.

١٥ - ومضى يقول إنه بالرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وأقرتها الجمعية العامة في القرار ES-10/15، مازال بناء جدار الفصل متواصلاً. ويقع حوالي ٨٧ في المائة من الجدار في الضفة الغربية، بما فيها القدس؛ ويتمثل غرضه في حرمان الفلسطينيين من السيادة على مواردهم وتمكين إسرائيل من الاستفادة بها. وقد استخرجت إسرائيل ٨٠ في المائة من الإمكانات المقدرة لمستودعات المياه الجوفية الفلسطينية. وفي الجولان السوري المحتل، تباع المياه للمزارعين السوريين بأسعار باهظة، وتصادر الأراضي وتقتلع الأشجار. وهناك تمييز ضد السوريين في إصدار رخص البناء.

٢٣ - السيدة المعيني (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل تسببت في تدهور البنية الأساسية والأراضي الزراعية والصرف الصحي والبيئة. وبسبب الإغلاقات والتقييدات، يزداد الفقر في الأراضي العربية المحتلة، وقد وصلت البطالة إلى أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٠. وأدى العدوان العسكري الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة فيما بين شباط/فبراير ٢٠٠٩ وشباط/فبراير ٢٠١٠ إلى وفاة آلاف المدنيين أو إصابتهم، وأغلبهم من النساء والأطفال. وأدى الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ عام ٢٠٠٧ إلى تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية تفاقمًا شديدًا.

٢٤ - ومضت تقول إن إسرائيل تواصل سياستها غير القانونية في توسيع المستوطنات ومحاولاتها فرض الأمر الواقع على الأرض بتشديد جدار الفصل غير الشرعي وبناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة وتجريف الأراضي الزراعية والآبار. ويهدف استيلاء إسرائيل على الممتلكات الفلسطينية في القدس الشرقية إلى تغيير الصفة والهوية التاريخيتين للمدينة، مما يمثل انتهاكا للقانون الدولي. وتواصل إسرائيل احتلال الجولان السوري، ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، وبناء المستوطنات، واتباع سياسات تمييزية وقمعية ضد السكان العرب؛ والهدف من كل ذلك هو تهويد المنطقة وتغيير طابعها العربي.

٢٥ - وأكدت تضامناً حكومتها مع السلطة الفلسطينية ورئيسها، ودعمها لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في موارده الطبيعية وفي إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وعلى وجه الخصوص، فهي تدعم السلطة الفلسطينية في جهودها الرامية إلى اكتساب اعتراف دولي بدولة فلسطينية مستقلة ذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وليس من شأن ذلك أن يعوق استئناف المفاوضات. كما تؤكد حكومتها حق سوريا في استعادة الجولان المحتل. ولذلك فإنها تهيئ بالمجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل

بموجب القانون الدولي. ويتعرض السكان العرب في الجولان السوري لمصادرة الأراضي والسجن والاعتداءات على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية وخطر الألغام الأرضية.

٢٠ - ومضى يقول إن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وحقوق الإنسان أدت إلى انهيار البنية الأساسية الفلسطينية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ويدعو وفده لذلك المجتمع الدولي إلى إجبار إسرائيل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية والانسحاب فورا من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ وتعويض الشعبين الفلسطيني والسوري عن الضرر الذي لحق بهما.

٢١ - السيدة زالكابلي (ماليزيا): قالت مشيرة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يعوق وجود مؤسسات السلطة الفلسطينية وعملها، وبذلك يسبب تفاقم المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها السكان الفلسطينيون، إن ١٩ فلسطينيا قتلوا مقابل كل قتيل إسرائيلي، ومع أن الوساطة هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام لجميع النزاعات والأزمات، فإن الصبر والحكمة يجب ألا يؤديا إلى الشلل. وأعربت عن أسفها لعدم تمكن المجتمع الدولي من ضمان ممارسة الحقوق الاقتصادية للفلسطينيين بالرغم من ١٨٠ قرارا اتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن حتى الآن بشأن فلسطين. وأعربت أيضا عن استنكارها للعوائق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجولان السوري، وهي عوائق نجمت عن الاحتلال الإسرائيلي.

٢٢ - وأعلنت أن ماليزيا تدعم طلب فلسطين لكي تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. ويجب أن يقوم القرار بهذا الشأن على حل الدولتين الذي يعبر عن الشواغل الأمنية لكل من الطرفين. ومن المأمول أن يؤدي الإنهاء السلمي لهذه الأزمة إلى وقف فوري لمعاناة شعب فلسطين والجولان السوري المحتل.

نووية فيها. وأوضح أن حكومته وجهت رسالة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (A/65/520) موجهة الانتباه إلى تلك الانتهاكات.

٣٠ - وقال إن إسرائيل سحبت أيضا الماء من بحيرة مسعدة في الجولان السوري المحتل وباعت معظمه للمستوطنات بأسعار مخفضة، مما سبب خسائر تقدر بنحو ٣٠ مليون دولار للسكان السوريين خلال سنة ٢٠١٠. وهذه الأعمال جزء من السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى حرمان السكان المحليين من الموارد الطبيعية، مما يخالف القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠).

٣١ - ودعا اللجنة الثانية إلى إرسال رسالة واضحة إلى العالم بأسره تفيد بأن الاحتلال هو انتهاك لجميع الأعراف والقوانين الدولية. وأعرب عن استهجان وفد بلده لمواقف بعض الدول التي تصور نفسها مدافعة عن حقوق الإنسان وراعية لها، إلا أنها كلما نوقش مشروع قرار بشأن هذا الموضوع، تعارض بشدة أي ذكر لمعاناة من يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بهم. ولئن كانت الجمعية العامة غير قادرة على إنفاذ قراراتها المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، فإن ذلك لا يقلل من أهمية تلك القرارات. وينبغي للدول ألا تتملص من مسؤوليتها الأخلاقية إزاء الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي، ويجدر بالأمم المتحدة أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لإجبار إسرائيل على تنفيذ قراراتي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإنهاء الاحتلال وتعويض السكان الفلسطينيين والسوريين عن الأضرار التي لحقت بهم.

٣٢ - السيدة حسين (ملديف): قالت إن الاعتراف الدولي الرسمي بدولة فلسطين، بحيث تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، هو السبيل الوحيد للتوصل إلى الأوضاع الاجتماعية الطبيعية والمساواة القانونية والفرص الاقتصادية

لكي توقف سياسة العدوان التي تتبعها؛ وترفع حصارها عن غزة فوراً؛ وتنسحب انسحاباً كاملاً من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي اللبنانية.

٢٦ - وأضافت إن الأرض الفلسطينية المحتلة هي أكبر مستفيد من المعونة من دولة الإمارات. ودعت المجتمع الدولي إلى مساعدة الشعب الفلسطيني على تلبية احتياجاته الأساسية وإعادة تشييد البنية الأساسية التي دمرتها إسرائيل.

٢٧ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): قال إن تقرير الإسكوا يلقي ضوءاً جديداً على المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي يكابدها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والمواطنون السوريون في الجولان المحتل، بما في ذلك استغلال مواردهم الطبيعية وتبديدها. ويُحرم سكان تلك المناطق من أدنى احتياجاتهم الأساسية لحياة كريمة. ولذلك فإنهم بعيدون عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي شدد مؤيدو الكيان الإرهابي مراراً وتكراراً على أهميتها خلال المناقشة العامة التي أجزتها الجمعية العامة.

٢٨ - وأضاف أن الحصار الاقتصادي المفروض على ١,٥ مليون فلسطيني في غزة تسبب في نقص شديد في الاحتياجات الأساسية للحياة، مما منع إعادة الإعمار وأوقف إمدادات المعونة الإنسانية إلى غزة. وبفرض عقوبة جماعية على غزة، أظهرت إسرائيل ازدراءها للرأي العام الدولي.

٢٩ - ومضى يقول إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال منذ عام ١٩٦٧، طبقت قوانينها في الجولان السوري المحتل مخالفة لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر ضم إسرائيل للجولان لاغياً وباطلاً. وقامت إسرائيل ببناء مستوطنات في الجولان وتوسيعها ومصادرة أراضٍ يملكها السوريون وفرض أسعار باهظة واقتلاع أشجار مثمرة وتجريف أراضٍ زراعية وتدمير البيئة عن طريق دفن نفايات

٣٥ - ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة الضغط على إسرائيل لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المستولى عليها في حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري، وإنهاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لسيادة لبنان.

٣٦ - السيد هاشم (المملكة العربية السعودية): قال إن الصراع العربي الإسرائيلي قد تفاقم بفعل استمرار إسرائيل في الاستحواذ على الأراضي الفلسطينية. ولقد عبرت الدول العربية بجلاء عبر مبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٢ عن التزامها بسلام عادل وشامل يقوم على قواعد القانون الدولي. ولن يتحقق ذلك سوى بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة.

٣٧ - وأضاف إن إسرائيل قد واصلت سياستها الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، متجاهلة الرأي العام الدولي. وتحاصر المستوطنات معظم مدن الضفة الغربية وتستحوذ على نصف مواردها المائية، مما يجعل من الصعب على السلطة الفلسطينية أن تعمل بفعالية. وقد أصدرت معظم الدول بما فيها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بيانات تعرب فيها عن معارضتها للأنشطة الاستيطانية. وينبغي الآن تجسيد توافق الآراء هذا في موقف جماعي واضح؛ ويجب أن تفهم إسرائيل أنها ليست مستثناة من مبادئ القانون الدولي.

٣٨ - ومضى قائلاً إن حدار الفصل العنصري الإسرائيلي لا يرمي إلى أغراض أمنية، بل إلى تشديد قبضة إسرائيل على القدس الشرقية والسيطرة على الموارد المائية وزيادة عدد المستوطنات. وأوضح أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

والتنمية المستدامة في المنطقة. وبرغم انفكاك إسرائيل من غزة في عام ٢٠٠٥ وحدوث تخفيف طفيف للحصار على القطاع في عام ٢٠١٠، فقد ظلت غزة في حالة احتلال، بينما تتعرض الحركة والأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية لرقابة أشد صرامة.

٣٣ - وأعربت عن قلق ملديف إزاء ارتفاع معدل توسع المستوطنات، مما يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى المياه والأراضي والطاقة. وعلاوة على ذلك، تتعرض الأراضي إلى التدهور والتلوث، مما يقوض التنمية المستدامة للسكان ورفاههم في المستقبل. ويعد المصدر الوحيد لمياه غزة هو مجمع ماء جوفي ملوث بمستويات خطيرة من مختلف المواد الكيميائية، أما في الضفة الغربية، فيضطر ما يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة إلى الاعتماد على صهاريج لتجميع مياه الأمطار، أو استخدام ناقلات للمياه بتكلفة باهظة. وبينما يحرص المجتمع الدولي على السعي إلى تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لجميع الفلسطينيين، لكي يتقدم هذا الإقليم، فإن دولة فلسطين ينبغي أن تضطلع بالمسؤولية الأولى عن بناء هيكلها الأساسية وكفالة الوثام الاجتماعي والأمن والفرص الاقتصادية والصلاحية المالية وحماية البيئة الطبيعية.

٣٤ - السيد العمومي (الكويت): قال إن مواصلة الاعتداءات القمعية للإنسانية على حقوق الشعب الفلسطيني ومقدراته الاقتصادية والاجتماعية، تعكس السياسة الإسرائيلية المعلنة باعتبارها كيانا فوق القانون. وتواصل إسرائيل خطط الاستيطان بطريقة منهجة ترمي إلى تهويد المناطق الفلسطينية الغنية بالموارد الطبيعية عن طريق تشريد سكانها وتغيير الواقع الديموغرافي للقدس. وتعتبر تلك الإجراءات انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، من بين جملة أمور، بينما يشكل الحصار المفروض على قطاع غزة انتهاكا للمادة ٣٣ من تلك الاتفاقية، ويعرقل تنشيط اقتصادها.

- ٣٩ - وأردف قائلاً إن الحصار قد حول قطاع غزة إلى سجن كبير، مما يمنع السكان من ممارسة حقوقهم أو الوصول إلى الموارد والخدمات. وينشأ جيل من الأطفال تحت الحصار ويشهدون الخراب والإهمال الدولي لهم. وطالب مجلس الأمن بأن يكفل رفع الحصار.
- ٤٠ - وخلص إلى أنه نتيجة لتعنت إسرائيل وتعطيل عملية السلام، فإن حكومته تدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاعتراف بدولة فلسطين بحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- ٤١ - السيد الشنفرى (عُمان): قال إن عُمان قد عملت مع الدول العربية الأخرى والمجتمع الدولي على تشجيع المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والسلطة القائمة بالاحتلال، وهي إسرائيل، ولكن دون نجاح حتى الآن. وتقع على كاهل المجتمع الدولي مسؤولية دعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تتمتع بعضوية كاملة في الأمم المتحدة، وذلك كجزء لا يتجزأ من التزام المنظمة بترسيخ قواعد الأمن والسلم الدوليين.
- ٤٢ - وأضاف أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان السوري وما تبقى من الأراضي اللبنانية يكرس السخط والغضب في المنطقة. وفي الوقت الذي تعمل فيه الأمم المتحدة على توفير المأوى وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة انعدام الأمن الغذائي وتحرير التجارة العالمية، تقدم إسرائيل البيوت وتقتلع الأشجار وتمنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وتفرض حصاراً اقتصادياً. ويعد التوسع الاستيطاني أكبر تحد يواجهه المجتمع الدولي أمام تعنت إسرائيل. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات لدعم حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال عن طريق تعزيز سلام دائم مبني على شراكة عادلة ومساواة بين الشعوب.
- ٤٣ - السيد السعيدى (العراق): ندد بالأثر الاجتماعي والاقتصادي الكارثي للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري، واستخدام القوة المفرطة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، حسب ما وثقه التقرير موضع النقاش. وقال إن سياسة العدوان التي تنتهجها إسرائيل ضد البشر والحجر قوضت جهود السلام الذي من شأنه أن يحقق العدل ويكفل تحسين إدارة موارد المنطقة. وبفرض الحصار اللاإنساني على الأراضي الفلسطينية واحتجاز الفلسطينيين رهائن في أرضهم، تفوقت القوات الإسرائيلية على غيرها من قوات الاحتلال على مر التاريخ بتخصصها التقني في طرق إبادة الشعب الفلسطيني الأعزل، ولا سيما الأطفال. وأعرب عن أمله في رؤية نهاية للتراع العربي - الإسرائيلي في المستقبل القريب وفقاً للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ووفقاً لخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية من أجل تحقيق سلام عادل وشامل. ودعا إلى التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين كدولتين ذاتي سيادة تنعمان بالأمن والديمقراطية جنباً إلى جنب على قدم المساواة.
- ٤٤ - السيدة الحديد (الأردن): قالت إنه نتيجة للاحتلال والاستيلاء على الموارد الطبيعية والإغلاقات والحصار الذي يؤثر على الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الاقتصاد الفلسطيني هو أحد أكثر الاقتصادات اعتماداً على المعونة الأجنبية. واعتبرت أن الاستيلاء على الأراضي واقتلاع الأشجار وتدمير الممتلكات، إضافة إلى العقوبات الجماعية، وحالات الحصار والإغلاقات، تمثل تحدياً سافراً للاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
- ٤٥ - ويدعو وفد بلدها إلى وقف جميع التدابير التي تسبب تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدات اللازمة للسلطة الفلسطينية والشعب

المناطق الحدودية في حدوث أضرار جسيمة بالأراضي الزراعية وشبكات المياه. وقُلِّصَت المنطقة البحرية التي يُسمح بالصيد فيها إلى ثلاثة أميال فقط، وأدى هذا إلى حدوث انهيار اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر. وتحمل النساء والأطفال من اللاجئين العبء الأكبر؛ فهم يعانون من سوء التغذية والأمراض والافتقار إلى الرعاية الصحية.

٥٠ - ومضى يقول إن سلطات الاحتلال ما زالت ترفض السماح لسكان الجولان الذين طردوا في عام ١٩٦٧ بالعودة. ويستمر بناء المستوطنات في هضبة الجولان وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار المثمرة التي يملكها العرب السوريون وعرقلة تسويق منتجاتهم. وتسيطر قوات الاحتلال أيضا على موارد المياه، الأمر الذي يقيد الأنشطة الزراعية للسكان السوريين بشدة.

٥١ - وأعرب عن تأكيد وفد بلده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق اللاجئين في العودة، وطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته الأخلاقية والتاريخية، وذلك بدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٥٢ - السيدة إرمان (إندونيسيا): قالت إن مذكرة الأمين العام هي تذكير مؤسف بأن عددا من البلدان والأقاليم ما زالت غير قادرة على أن تمارس حقها في التنمية بسبب الاحتلال الأجنبي. وأضافت قائلة إن الجلسة الحالية للجنة الثانية، التي تعقد في ظل استمرار معاناة الشعب الفلسطيني على أيدي محتلي الضفة الغربية وقطاع غزة، لن يكون لها معنى إذا لم تتمكن من مساعدة الضحايا على معالجة المشاكل التي يواجهونها. وأعلنت دعم إندونيسيا للشعب الفلسطيني في سعيه المشروع إلى ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وفي التنمية وفي استخدام موارده الطبيعية. وختاما، فإن إندونيسيا تؤمن إيمانا راسخا

الفلسطيني. وخلصت إلى القول بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وبسط سيادته على أراضيه وموارده.

٤٦ - السيد كيرير (ليبيا): قال إن تقرير الإسكوا يبين أن لجوء إسرائيل إلى القيام بممارسات القتل والطرده والحصار والحبس التعسفي ضد الفلسطينيين قد ازداد. فالنظام الإسرائيلي لا يلقي بالا للقانون الدولي، في حين أن الأمم المتحدة تقف عاجزة عن إنفاذ قراراتها التي تستهدف إنهاء الاحتلال والحيلولة دون تدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية الحيوية.

٤٧ - وأضاف أن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل عمليات القتل والسجن والطرده وهدم المنازل وتدمير المناطق السكنية وتجريف الحقول والاستيلاء على موارد المياه ونزع ملكية الأراضي الزراعية وفرض حالات الحصار والإغلاق. أما الهدف من هذه الأعمال، التي تسبب ضررا اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا في الأراضي المحتلة، فهو تجويع الشعب الفلسطيني وإرغامه على التخلي عن حقوقه، بما فيها حق العودة.

٤٨ - وقال إن إسرائيل تواصل تشديد قبضتها على الشعب الفلسطيني. ويقطع جدار الفصل اتصال المناطق الفلسطينية ويعوق وصول الناس إلى أماكن عملهم. ويعرقل فصل الأرض الفلسطينية عن موارد المياه إنتاج الزيتون ويتسبب في ترك كثير من المزارعين لأرضهم. وباكتمال هذا الجدار سيعزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، مما يزيد من صعوبة الحصول على الخدمات اليومية، خاصة وأن سلطات الاحتلال العسكرية أعلنت المناطق الواقعة بين الجدار والخط الأخضر مناطق مغلقة.

٤٩ - وأضاف قائلا إن لهذه السياسات انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة. وقد قيّد الحصار نقل المبالغ النقدية من الضفة الغربية إلى غزة، مما أوقف استثمارات القطاع الخاص فيها. وتسببت الغارات الإسرائيلية المتكررة على

٥٥ - ومضى قائلاً إن إسرائيل تشترك مع جيرانها في مصالح حيوية تتمثل في حماية البيئة الطبيعية. وسيتحسن التعاون كثيراً إذا مضت السلطة الفلسطينية في المشاريع العديدة التي اعتمدت من قبل في الاجتماعات ذات الصلة. وتشمل مجالات التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني تطوير الهيكل الأساسي للطاقة ومشاريع زراعية مشتركة تروجها الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي. وقال إن النطاق الواسع للتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني القائم في مسائل تتصل بالموارد الطبيعية يناقض الانطباعات التي توحي بها المناقشة الحالية. وأوضح أن السلطة الفلسطينية رفضت المشاركة في البرامج المذكورة وأن رعاة القرار المقدم يفضلون تجاهل القضايا الحقيقية من أجل خدمة جداول أعمالهم السياسية الضيقة.

٥٦ - السيد الحنتولي (مراقب عن فلسطين): تكلم ممارساً حق الرد، فقال إن من الواضح أن التقرير ومختلف البيانات لم تكن كافية لتوصيل الرسالة إلى ممثل إسرائيل. فالمحتلون الإسرائيليون لا يريدون الإقرار بالحقائق. وبدلاً من ذلك، فإن الوفد الإسرائيلي ينتقد عمل اللجنة ويحاول تصوير نفسه بوصفه هدفاً لهجمات. وقال إن إسرائيل لا تتعرض للهجوم، ولكن عليها أن تفهم أن الاحتلال يجب أن ينتهي. وقد جرى تطوير التكنولوجيا الإسرائيلية على حساب موارد شعب بأكملها. فقد ازدهرت الصحراء على حساب السكان البدو. وقال إن التكنولوجيات الإسرائيلية لاستغلال الموارد الشحيحة تسرق في الواقع الموارد الفلسطينية بما فيها المياه. لقد اختارت فلسطين السلام والمفاوضات. ولكن التفاوض مع السلطة القائمة بالاحتلال لا يعني قبول الأمر الواقع أو إضفاء الشرعية عليه. وخلص إلى القول إن تعاون السلطة الفلسطينية في مختلف المجالات لمصلحة الشعب الفلسطيني يجب ألا يستخدم لإضفاء الشرعية على الاحتلال.

بأن حل الدولتين يشكل أساساً ثابتاً ذا أهمية استراتيجية لبنيان إقليمي يتسم بالسلام والعدل في الشرق الأوسط.

٥٣ - السيد رايدان (إسرائيل): قال إن اللجنة الثانية، وقد استسلمت لمطالب دول أعضاء معينة غرضها الوحيد هو الإساءة إلى إسرائيل، تضيع الوقت مرة أخرى للأسف على مسألة لا تتصل بولايتها. فالاستنتاجات المتوقعة للجنة، التي اعتمدت كل عام قراراً تحريضياً يدين دولة إسرائيل، ستكون منحازة ومغلوبة. وأشار إلى أن كثيراً من الدول الأعضاء التي تكلمت بمجاملة للفلسطينيين لم تفعل شيئاً لتحسين الحياة للشعب الفلسطيني على أرض الواقع. وفي مقابل ذلك، أثبتت إسرائيل فعلياً التزامها بتقديم المجتمع الفلسطيني وتنمية الاقتصاد الفلسطيني والبنية الأساسية الفلسطينية. وسيكون من السهل دحض الادعاءات المضلّة الموجهة إلى إسرائيل ولكن ذلك لن يساهم في نقاش احترافي مسؤول.

٥٤ - وأضاف أن كل بلد استخدم اللجنة الثانية كمنبر لتعنيف إسرائيل كان قد استفاد من مساهمات إسرائيل في النهوض بالتنمية المستدامة والتعاون فيما بين الدول، ويعرف أنه إنما ازدهر نتيجة للابتكارات الحديثة والمعارف التكنولوجية التي قدمتها إسرائيل، والتي استُحدثت لمعالجة مسائل في صلب عمل اللجنة وأهدافها. وقال إن بلداً صغيراً شحيح الموارد الطبيعية مثل إسرائيل اضطر على مر السنين إلى مواجهة مشاكل مثل ندرة المياه والتصحر عن طريق استحداث أساليب زراعية ثورية تشمل أنواع محاصيل مقاومة للملوحة والجفاف؛ وتربية الحيوانات لتلائم المناخ المتطرف؛ وتكنولوجيات متقدمة للدفيئات الزراعية والزراعات المائية والتشجير واستصلاح الأراضي؛ ونظم إعادة تدوير المياه العادمة. وهي تكنولوجيات تُصدر على نطاق واسع.

٥٧ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إن الكيان الإسرائيلي المحتل يحاول إشاعة الالتباس فيما يخص عمل اللجنة والحقائق الواردة في التقرير. وقد حاولت إسرائيل الإيحاء بأنها تمد يدها للسلام والتعاون مع شعوب العالم، في حين أنها في الواقع مسؤولة عن أطول وأشنع احتلال في العصور الحديثة. وقد دأبت على انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة وتجاهل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووضع نفسها فوق القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي. ومن المثير للسخرية أن يصف ممثل الكيان القائم بالاحتلال سرقة المياه وتدمير الموارد الطبيعية بأنها تكنولوجيا متقدمة.

٥٨ - وأضاف أن إسرائيل قدمت مشاريع قرارات بشأن مسائل مثل الزراعة في وقت كانت فيه قوات احتلالها تقوم بتجويد السكان العرب وتدمير مواردهم الطبيعية وحرمانهم من أبسط حقوقهم الأساسية في التنمية المستدامة. واحتتم بأن وفد بلده يبحث الدول الأعضاء على الإحاطة علما بمحاولة إسرائيل تغطية جرائمها باستغلال المسائل الإنمائية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.